

قضية

في زمن السيسجي..

الوقائع الغريبة لاعتقال أحمد ناجي

التهمة: كاتب

بيار أبي صعب

إذا كان هناك من لا يزال يملك أوهاماً حول ما سُمّي تجاوزاً «الربيع العربي»، فإن الكاتب والصحافي المصري أحمد ناجي القابع الآن في زنزانة مصرية، لأنه كتب رواية، يعيدنا عنوة إلى فجاجة الواقع. لقد كان حلماً مجهضاً للأسف. لا خيار إلا مواصلة الضال من أجل عيش كريم في دول حديثة، تحتكم إلى قوانين عادلة، خارج دائرة الاستبداد والفساد، وضد انغلاق المتزمتين وجزمة العسكر في آن معاً. لكننا حالياً بعيدين قرونًا ضوئية عن أبسط بادرة تقدم أو تغيير: ما عشناه في السنوات الخمس الأخيرة، رغم التضحيات العظيمة، ليس الاقزرة هائلة إلى الورا، عززت الفقر والتخلف والعمى الفكري، والتطرف باسم الدين، والتبعية للقوى الاستعمارية. ما حدث هو ردة فظيعة أوجت العصبيات المذهبية والدينية والعرقية، وفتت مجتمعات ومرقت أوطاناً، وزادت البؤس الاجتماعي والتخلف الاقتصادي... وفوق كل ذلك خفضت سقف الحرية.

منذ أسبوعين طعن اسلام البحيري بالحكم عليه بالسجن لسنة واحدة بتهمة «ازدراء الأديان» في برنامجه على «القاهرة والناس». وقبله بأيام حكمت المحكمة على الكاتبة فاطمة ناعوت بالسجن 3 سنوات بسبب تغريد عن «الأضحي». لكن أحمد ناجي أدخل السجن حقاً قبل يومين بتهمة «خدش الحياء العام»، وبمبادرة من النيابة العامة التي استأنفت حكم براءته! ما هو الحياء العام؟ تبعاً لأي معايير نحدد من يُخدش، وكيف يُخدش؟ الروائي الشاب ضحية «مواطن»، انزعج من أحد فصول روايته «استخدام الحياة» المنشور قبل عام في «أخبار الأدب»، وها هي «دعاوى الحسبة» التي شردهت نصر أبو زيد، «غالبية» العربي، وقتلته قهراً، تعود لتطل بوجهها المقيت فوق عاصمة النهضة، وبلد طه حسين! في مصر 82 مليون مواطن، لو أن واحداً في المئة منهم فقط نجح في منع هذا العمل الإبداعي أو ذلك، لأنه «خدش حياء»، فإن مصر ستتحوّل محكمة تفتيش كبير، وأرضاً بيبياً.

عرفت الثقافة المصرية في العقدين الأخيرين من عهد مبارك امتحانات صعبة وممريرة، مُمّش كتاب، وصودرت أعمال، وحوصرت أصوات حرّة، وأقيمت دعوات «حسبة»، واقتيل فرج فودة، وطعن نجيب محفوظ، وهُجر نصر حامد أبو زيد... لكن كم كاتباً دخل السجن من أجل رواية؟ مبارك على الأقل، كان يشتغل على احتواء المثقفين بدل زجهم في السجن! قضية أحمد ناجي وحدها، تقول في أي نقف طويل دخلنا، وفي أي زمن ظلامي نعيش. وكيف أن السلطات التي امتطت الغضب الشعبي، أسوأ من سابقاتها، بل أن ديناميّة «الربيع» أعطتها شرعية أكبر للقمع، وازدراء الحريات العامة. هذه السلطات ليس من مصلحتها أن تصلح في التمثيل السياسي، ولا تستطيع تقديم حلول تنموية للشعب مصر، وفوق كل ذلك هي عاجزة عن حماية مشروع «التنوير» العزيز على قلب جابر عصفور، وتحديّ الجزء المتشجّع من المجتمع. كيف تفعل وهي تخاف منه، لا بل تشبهه وتتساوى معه في الرجعية والمحافظه؟ دعت «دار التنوير» إلى مؤتمر احتجاجي بعد غد، تضامناً مع أحمد ناجي. ولعل الاحتجاج الوحيد المتبقي - حسب دعوة فايسبوكية لسامح قاسم وأحمد صوان وزيد إبراهيم - أن يقوم المبدعون بحرق أعمالهم على طريقة ابن رشد والتوحيدي، مصر السيسجي لم تعد تتسع للفكر والإبداع.

القاهرة - سيد محمود

نجحت قضية حبس الكاتب أحمد ناجي (1985) لمدة عامين بتهمة خدش الحياء العام في إحياء الحس التضامني لدى الكتاب المصريين، الذين تراجمت قدرتهم على التعبئة والحشد منذ نجاح الاعتصام الذي أسقط وزير الثقافة السابق علاء عبد العزيز، قبل اسقاط نظام الإخوان المسلمين في 30 حزيران (يونيو) 2013. ودعت شخصيات ثقافية وفكرية إلى اجتماع في «دار ميريت» اليوم للتضامن مع الكاتب تحت عنوان «لن نسقطوا راية الخيال»، بهدف مناشدة الجهات المعنية وقف تنفيذ الحكم حتى صدور حكم محكمة النقض في القضية، علماً أنّ محامي المتهم تقدّموا أمس باستشكال لوقف تنفيذ الحكم.

محمد عثمان، محامي «مؤسسة حرية الفكر والتعبير» قال إنّ «الحكم نهائي»، موقفاً بذلك أقصى عقوبة على الكاتب، ما يتعارض مع المادة 67 من الدستور، التي تمنع أي عقوبة سالبة للحرية على أي مبدع.

وكانت محكمة جنح مستأنف بولاق أبو العلاء قد قضت أول من أمس بحبس الكاتب أحمد ناجي الصحافي في «أخبار الأدب» لعامين، وتغريم رئيس تحرير الصحيفة طارق الطاهر مبلغ 10

آلاف جنيهه (حوالي ألف دولار) في القضية التي تتهم ناجي بخدش الحياء العام بسبب نشره فصلاً من روايته «استخدام الحياة» في عدد من مجلة «أخبار الأدب».

من جهتها، أصدرت «دار التنوير» ناشرة الرواية بياناً قالت فيه: «في وقت نخوض فيه معركة الدفاع عن الحريات، وخاصة حرية الإبداع والنشر، ونطالب بإلغاء الرقابة على الكتب، لتلقينا بصدمة وذهول نبا الحكم بالحبس سنتين على ناجي». وقالت التنوير: «ما من شيء يقتل روح أي مجتمع كما يفعل حرمان المبدعين والصحافيين التعبيري». ودعت السدار المثقفين والصحافيين بكل أطرافهم إلى حملة موسّعة للدفاع عن حق أحمد ناجي وطارق الطاهر كمواطنين في التعبير عن آرائهما بحرية، وعن القانون والدستور اللذين يكفلان حق الإبداع وحرية الرأي.

وزار وفد من نقابة الصحافيين أمس برئاسة نقيب الصحافيين المصريين يحيى قلاش ناجي بحسبه، مؤكداً أنه في حالة جيدة، فيما تقدمت النقابة بإبلاغ النائب العام للمطالبة بوقف تنفيذ الحكم بالحبس. وأعلن رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحافيين خالد البلشي أن النقابة ستعقد مؤتمراً للتضامن مع ناجي والمطالبة بالإفراج عنه. التطور الدرامي في القضية التي



محمد أنديك - مصر

وتنظر فيها المحاكم المصرية منذ أكثر من ستة أشهر، أثار دهشة المعلقين، إذ كانت محكمة أول درجة برئاسة إيهاب الراهب قد قضت في كانون الثاني (يناير) الماضي ببراءة ناجي من تهمة خدش الحياء العام عقب جلسة تاريخية حضرها صنع الله إبراهيم، وجابر عصفور، ومحمد سلماوي لإظهار التضامن والإدلاء بشهادة أمام المحكمة، إلا أن النيابة تقدمت بالاستئناف على الحكم.

سيرة

لم يكن تخرج أحمد ناجي (1985) من أكاديمية أخبار اليوم عام 2006، هو انطلاقة عمله الصحافي. عام 2004، بدأ بكتابة مقالات ثقافية عن الموسيقى والفنون في صحف ومواقع عدة، فيما يعمل حالياً محرراً في صحيفة «أخبار الأدب»، إلى جانب إعداده للأفلام الوثائقية. وفي موازاة ذلك، نشر روايته الأولى «روجرز» (دار ملامح) عام 2007. تحاكي الرواية اليوم The Wall لفرقة «بينك فلويد»، وقد نقلتها برابرا بينيني إلى الإيطالية بعد ثلاث سنوات على صدورها. ظهر اسم ناجي كمدون عام 2005، على مدوّنته «وسّع خيالك - عش كائنك تلعب»، حيث كتب مقالات عن الثقافة وحقوق الإنسان والمجتمع.

وبعد خمسة أعوام على ظهور المدونات العربية، أنجز سنة 2010 كتاب «المدوّبات» من البوست إلى التويت، (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان) عن تجربة التدوين وتاريخها وسياقتها الزمني، ودورها الذي يختصر «الكثير من صراخ المؤسسات الحقوقية، وعناوين ومانشيتات صحف المعارضة، وأخبار المقدمة في الفضائيات المستقلة».

في كتيبه «سبعة» (7) دروس مستقاة من أحمد مكي (2009) سجّل ناجي بعض الملاحظات والتحليلات حول النقد الفني، بالاستناد إلى تجربة الممثل والمغني المصري الجزائري أحمد مكي. اختار ناجي اسم كتيبه، لا «سخرية» من فكرة الدرس وصرامته، وقد استوحاه من نص للفنان المصري حسن خان بعنوان «9 دروس مستقاة من شريف العظمة». وفي روايته الأخيرة «استخدام الحياة» (منشورات مرسوم التابعة لدار التنوير/ 2014) دعانا إلى رحلة غرائبية مع الشباب بسام بهجت في العالم السفلي للقاهرة وشوارعها، بكل تفاصيلها وأوجها، قبل أن تطاولها يد الرقيب.

والمتحفظون قديماً من أفكار وآراء واجتهادات كان محل رفض من مجتمعاتهم، بينما أصبح اليوم من الثوابت العلمية والإبداعات الأدبية التي تثري مجتمعا. وارتأت المحكمة انتفاء القصد الجنائي الخاص لدى المتهمين عن قصدهما بخدش الحياء ونشر الرذيلة وقضت ببراءة المتهم.

مع ذلك، طعنت النيابة العامة في حثييات البراءة، ورأت أنّ النص الأدبي المنشور في العدد الرقم 1097 من جريدة «أخبار الأدب» (متوافر على موقع «الأخبار») التي تصدر عن «مؤسسة أخبار اليوم» في آب (أغسطس) 2014 هو «مقال» يخدش الحياء العام، برغم أنه نشر في جريدة مطبوعة، تباع ولا توزع على نحو مجاني، كما أنها مجلة متخصصة في مجال الأدب، ومعروفة بنشرها للنصوص الأدبية منذ تأسيسها عام 1993. أثارت هذه التطورات فزع الجماعة الثقافية المصرية، وخاصة أنها جاءت في سياق أظهر رغبة النظام في التصديق على الحريات العامة وحق التظاهر والحق في التعبير، وبعد سلسلة من الأحكام القضائية التي شملت الحكم على الباحث إسلام البحيري، والكاتبة فاطمة ناعوت، بتهمة ازدراء الأديان.

ودعا مبدعون شباب في مصر إلى تظاهرة غضب وحرق مؤلفاتهم في ميدان عام، وتجميع نسخ من أعمالهم الإبداعية، سواء كانت كتباً أو صوراً أو لوحات فنية، وحرقها أمام مقر دار القضاء العالي في القاهرة «كخطوة رمزية». آخرون طالبوا الصحف والمطبوعات الثقافية في مصر، بالاحتجاج تعبيراً عن الرفض، فيما أصدرت صحف ومواقع الكترونية هي «قل»، و«زحمة»، و«مصر مصر»، و«زائد 18» بياناً للتحذير مما سمنها «جمهورية الخوف».

هكذا، لم يعد المثقفون في منأى عن كل عواصف المنع والمصادرة والحبس. وأوضح البيان أنّ الحكم على ناجي يأتي «برهاناً على أن الدولة تحاول بكل ما أوتيت من قوة تدمير عقول أبنائها، تخويفهم وحبسهم ونطويهم في قالب واحد، وأن أعداءها ليسوا المعارضين السياسيين وقادة التظاهرات فحسب، وإنما أي شخص قادر على التفكير على نحو مختلف». من جهته، دعا اتحاد الكتاب إلى الإفراج عن ناجي، وأوضح رئيس اتحاد كتاب مصر علاء عبد الهادي، أنه لا يجوز المساس بأي مبدع أو حرية كاتب أو مفكر، بسبب رأي أيداه، أو معتقد اعتنقه، داعياً إلى تنفيذ مواد الدستور المصري أرقام 64، 65، 67، وإلغاء قضايا الحبس المرتبطة بحرية الرأس والتعبير. وناشد مجلس النواب المصري والمجتمع النقابي ورجال القانون إسقاط كل القوانين المخالفة للدستور والخاصة بحريات التعبير والرأي، ورفض عادل المصري، رئيس اتحاد الناشرين المصريين، حبس أحمد ناجي بتهمة نشر مواد أدبية تخدش الحياء العام، مضيفاً أن الفكر يواجه بالفكر لا بالحبس، ولو كان العمل الأدبي أو الإبداعي جريئاً.